الحمود: سيتم تجنيس البدون من حملة إحصاء 65 وأقرباء الكويتيين وأبناء المطلقات والعسكريين

الشيخ احمد الحمود

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود ان قضية المقيمين بصورة غير قانونية قضية شخصية بالنسبة له وأنه بصدد تجهيز قانون بالتعاون مع الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية لتجنيس المستحقين حتى يتم الانتهاء تماما من هذه القضية الشائكة والتي لن تتركها الدولة بلا حل، كما لن يترك من لا يستحقون الجنسية او يتخلى عن مسؤوليته تجاههم فكل من يعدل وضعه سيتم منحه الاقامة المحدودة او الدائمة وفقا لوضعه القانوني.

وأوضح الحمود في تصريح صحافي له امس الى ان هناك اربع شرائح يستحقون الجنسية ولا خلاف على ذلك وهم اقرباء الكويتيين من الدرجة الاولى وحملة احصاء 65 وأبناء المطلقات الكويتيات وشريحة العسكريين في الجيش والشرطة وتجرى عمليات تجنيسهم وفق الاجراءات المتبعة تدريجيا.

وذكر ان جميع شرائح الاخوة المقيمين بصورة غير قانونية يحظون حاليا بوضع اجتماعي جيد من حيث العلاج والتعليم والتوظيف وتوفير جميع اسباب المعيشة والحياة الكريمة لهم ولاسرهم وهو امر قلما تجد له مثيلا في العالم حتى في اكثر الدول ديموقراطية، ولكنها قضية انسانية ولابد من توفير جميع الخدمات وضمان الحياة الآمنة لكل من يعيش على ارض الكويت طالما وضعه القانوني سليم.

وأشار الحمود الى ان اثارة القضية من خلال التجمعات والتجمهر والمظاهرات ومحاولات الاساءة للبلاد ولاجهزة الامن عبر ما يتردد وينشر على مواقع «تويتر» والـ «فيسبوك» وغيرها من المواقع الالكترونية لشبكة الانترنت او كتابتها من قبل عدد من الناشطين والذين يحاولون صب الزيت على النار وهي معالجة لن تحقق شيئا سوى الاثارة والتشكيك في مصداقية الجهود التي تبذلها الدولة والجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية ولكن بشيء من التروي والعقلانية والحرص على الصالح العام تتحقق المطالب.

وليكن هؤلاء الاخوة على يقين من ان كل من يستحق الجنسية سيحصل عليها وأن من لا يستحق سنتعامل معه كمقيم مخلص وشريف ونوفر له اقامة قانونية سواء مؤقتة او دائمة وفقا لوضعه القانوني ولا اشكالية في ذلك طالما وصل هذا المفهوم لجميع الاخوة المقيمين بصورة غير قانونية ومن يؤيدهم ويساندهم وهم يعلمون جيدا ان الكويت دولة قانون ومؤسسات وانها حريصة على الحفاظ على جميع الحقوق.

طلب إخلاء المسكن للحاجة فألزمته المحكمة بمبلغ 900 دينار للمستأجرة

زينب الرامزي

قضت محكمة حولي، دائرة الايجارات، برئاسة القاضي عماد الحبيب، بالزام مستأجرة باخلاء العين بعد امهالها أربعة أشهر لتنفيذ هذا الحكم تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا، على أن يكون شغلها للعين خلال تلك الفترة بدون مقابل، والزام المؤجر بأن يؤدي للمستأجرة مبلغا وقدره 900 دينار تعويضا بما يكمل المدة المتبقية لها قانونا، حيث تخلص وقائع الدعوى في قيام مؤجر برفع دعوى يطالب فيها مستأجرة باخلاء العين المؤجرة للحاجة وفقا للقانون.

وترافعت عن المستأجرة المحامية زينب الرامزي والتي طالبت بامهال المستأجرة 6 أشهر للاخلاء دون مقابل أو تعويضها نقدا بما يعادل هذه المدة تطبيقا لنص المادة 21 من قانون الايجارات مؤكدة أنه بالرغم من أن القانون الكويتي قد أقر أحقية المؤجر في اخلاء العين للحاجة الا أن القانون وضع ضوابط وشروط لذلك، وتمسكت الرامزي باعمال نص المادة 21 من قانون الايجارات رقم 35 لسنة 1978 والذي ينص على أنه: «يجوز للقاضي عند الحكم بالاخلاء بالتطبيق لاحكام المادة ذاتها أن يمهل المستأجرة المدة المناسبة لتنفيذ الحكم على ألا تجاوز ستة أشهر، ويكون شغل المستأجر للعين المؤجرة خلال مهلة الاخلاء بدون مقابل، واذا قلت مهلة الاخلاء المشار اليها عن ستة أشهر وجب الحكم بتعويض المستأجر بما يكمل أجرة هذه المدة». خاصة أن الاخلاء لا يرجع الى خطأ أو تقصير من جانب المستأجرة.

وقد أجابتها المحكمة الى طلباتها فحكمت المحكمة في مادة ايجارية:

أولا: بإلزام المدعى عليها باخلاء عين النزاع المبين بصحيفة الدعوى بعد امهال المدعى عليها أربعة أشهر لتنفيذ هذا الحكم تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا، على أن يكون شغلها للعين خلال تلك الفترة دون مقابل.ثانيا: الزام المدعي بأن يؤدي للمدعى عليها مبلغ وقدره 900 دينار تعويضا بما يكمل المدة المتبقية لها قانونا.

مطلوب بـ 5 قضايا جنائية يسقط في «النفق» بكمية حشيش

تمكن رجال سرية المهام الخاصة التابعة لامن الجهراء من ضبط شخص من غير محددي الجنسية وبحوزته كمية من مادة الحشيش المخدرة. وفي التفاصيل كما ينقلها مصدر امني ان فرقة تابعة للمهام الخاصة بقيادة الملازمين اولين حمد الجندول ومساعد الحسيني يرافقهما الشرطيان مشعل الزراع وفواز الدليمي لمحوا شخصا يقود سيارته بداخل نفق الصليبية المحاذي للدائري السادس، فقاموا باستيقافه بعد الاشتباه به، وبعد تفتيش سيارته عثر بداخلها على كمية من الحشيش ومبلغ مالي، وامام اكتشاف رجال الامن المخدرات اعترف الشاب الذي تبين أنه من فئة غير محددي الجنسية انه يتاجر بمادة الحشيش لحسابه الخاص، وبالتدقيق على بياناته تبين انه مطلوب على ذمة 5 قضايا جنائية بينها قضايا مخدرات، وعليه احيل الى جهات الاختصاص.

• هاني الظفيري

المتهم وأمامه المضبوطات

سوري وفلسطيني سرقا ماكينة مشروع

تمكن رجال مباحث الشويخ ... وقال مصدر أمني ان ... المكائن ولم يمض يومان حتى ... مماطلتهما لحين وصول فرقة من ... بأنهما قاما بسرقة الماكينة من

مواطن ثلاثيني اختفى في «كبد»

تقدم مسن مساء امس الأول إلى مخفر النعيم ببلاغ عن تغيب ابنه الثلاثيني منذ ثلاثة ايام، وقال المواطن المسن ان ابنه ابلغه انه ذاهب في رحلة برية ولكنه لم يعد منذ خروجه الاثنين الماضي.

ليتم تسجيل قضية احيل ملفها الى رجال المباحث، وقال المواطن المسن انه قام بالاتصال على هاتف ابنه النقال منذ رحيله الا ان جهازه كان خارج نطاق التغطية، واضاف انه سأل عن ابنه لدى اقاربه وكذلك في سجلات المستشفيات ولم يعثر عليه، وأشار الى انه توجه في رحلته البرية الى منطقة كبد وانه يخشى أن يكون أصابه مكروه.

• هاني الظفيري

المحكمة تأمر لمطلقة بـ 370 ديناراً نظير نفقة وأثاث وخادمة وسيارة وحاضنة

قررت محكمة الاحوال الشخصية اثبات حضانة مواطنة لابنيها من مطلقها وإلزام مطلقها بدفع مبلغ 370 دينارا شهريا لها بالاضافة الى 950 دينارا.
وكانت المحامية غزالة درويش قد قدمت مذكرة للمحكمة بينت حالة موكلتها بعد طلاقها، وجاء حكم المحكمة كالتالي: حكمت المحكمة اولا: في الدعوى الاصلية، اولا: باثبات حضانة المدعية لولديها مع عدم تعرض المدعى عليه لها في ذلك، ثانيا: الزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعية: 1 ـ نفقة بنوعيها لابنائهم الثلاثة مبلغ 150 دينارا شهريا بالتساوي بينهم من تاريخ الحكم وجعلها مستمرة، 2 ـ اجرة مسكن حضانة مبلغ 70 دينارا شهريا من تاريخ الحكم وجعلها مستمرة ومبلغ 650 دينارا مقابل تأثيث مسكن الحضانة، 3 ـ مصاريف استقدام خادمة مبلغ 300 دينار واجرة خادمة مبلغ 50 دينارا شهريا من تاريخ الحكم وجعلها مستمرة، 4 ـ قيمة سيارة مبلغ 5000 دينار يسدد على اقساط شهرية بواقع 100 دينار من تاريخ الحكم، وألزمت المدعى عليه بالمصروفات ومبلغ 100 دينار اتعاب محاماة فعلية ورفضت ما عدا ذلك من طلبات. ثانيا: في الدعوى الفرعية: برفض الدعوى وألزمت المدعي فرعيا بالمصروفات ومبلغ 10 دنانير مقابل أتعاب المحاماة.

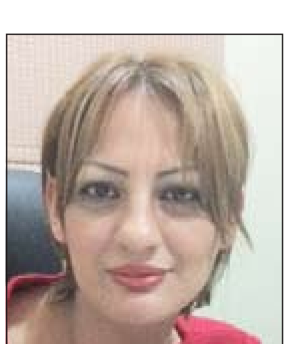
غزالة درويش

..و«الأحوال» تسقط حقوق زوجة تجاه زوجها بعد تطليقها منه للضرر

ألزمت محكمة الاحوال الشخصية برئاسة المستشار بدر العنزي وبحضور امين السر سليمان الفرهود زوجة برد مهر زواجها لطليقها والبالغ 10 آلاف دينار وبتطليقها طلقة بائنة للضرر وسقوط جميع حقوقها المترتبة على الزواج والطلاق.

وتتلخص الدعوى في ان الزوج اقامها ضد زوجته التي لم يدخل بها عبر محاميه حسن العجمي الذي طالب بتطليقها للضرر، وقال العجمي: ان نص المادة 126 من قانون الاحوال الشخصية اباح لكل من الزوجين قبل الدخول او بعده ان يطلب التفريق بسبب اضرار الآخر به قولا او فعلا بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما. وأضاف العجمي ان طلب التفريق غير مقصور على الزوجة بل للزوج ايضا ان يطلبه حتى لا تتخذ الزوجة المشاكسة اساءتها وسيلة لتطليقها دون مقابل فتحمله خسارة كبيرة.

العميري: الكويت دولة المؤسسات والحفاظ على حقوق الإنسان

بتوجيهات وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون التعليم والتدريب الفريق الشيخ احمد نواف الاحمد وبرعاية مدير عام الادارة العامة لتأهيل ضباط الصف والافراد بالانابة العميد محمد العجمي وباشراف مدير مدرسة الشرطة المقدم محمد الرومي، نظمت مدرسة الشرطة محاضرة عامة بعنوان «رجل الشرطة وحقوق الانسان» حاضر فيها د.عيسى العميري. استهل د.العميري المحاضرة بأن الكويت دولة مؤسسات وسيادة القانون والحفاظ على حقوق الانسان وحماية حقوق الانسان من ضروريات الحفاظ على النظام واستقراره، فمن دون الحفاظ على سيادة القانون تحدث انتهاكات للحقوق، وتحدث انماط مطردة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان.

وبين ايضا ان الشرطة هي خط الدفاع الاول عن حقوق الانسان، فهي العين الحارسة للقانون بما فيه قانون حقوق الانسان ويعتمد عليها المجتمع لتحمي صفا كاملا من الحقوق من خلال التنفيذ الفعال للقوانين الجنائية والوطنية من اجل تعزيز الحقوق الانسانية واعلاء شأنها.

إصابة مواطن في انقلاب قرب السكراب

أصيب مواطن بإصابات متفرقة إثر انقلاب سيارته الصالون على طريق الجهراء السريع ... أمغرة فتوجهت دوريات مرور الجهراء الى موقع البلاغ.
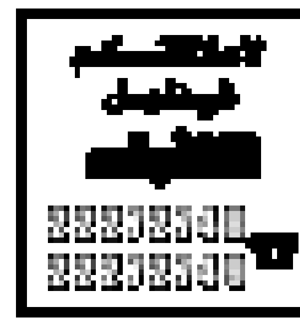
إعلانات الدليل
22272748 - 22272749